

الصكوك الاستثمارية الإسلامية بين ماليزيا ومصر: دراسة فقهية مقارنة

أبو بكر توفيق فتاح^١، حسام الدين الصيفي^٢

ملخص البحث

يحاول الباحثان في هذا البحث أن يُبينَا مفهوم الصكوك لغةً واصطلاحاً، وأن يتطرقا إلى ذكر أهميتها في تمويل المشروعات الكبرى، كما يحاولان أن يذكرنا دور الصكوك الإسلامية في العالم المعاصر، وذلك بالمقارنة بين الصكوك في ماليزيا وبينها في مصر. ويتم تحديد المراحل التاريخية التي مر بها مشروع الصكوك في جمهورية مصر العربية، وبين ردّ الأثر على مشروع الصكوك في الوقت السابق، ويُذكر أن الصكوك الإسلامية هي الآلية المثلى الوحيدة للمشروعات الكبرى في الوقت الحالي لمصر، ويتم إجراء دراسة على النص الكامل للملاحظات التي أبدتها هيئة كبار العلماء بالأزهر حول قانون الصكوك الإسلامية. أما بالنسبة للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة، فيتبع الباحثان منهجين أساسيين: المنهج الاستقرائي، وذلك لجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من المصادر؛ والمنهج التحليلي لتحليلها، وللمقارنة بين دولتي ماليزيا ومصر. الكلمات المفتاحية: الصكوك الاستثمارية، الإسلامية، ماليزيا، مصر، دراسة فقهية، مقارنة

ISLAMIC INVESTMENT SUKUK BETWEEN MALAYSIA AND EGYPT: A JURISTIC COMPARATIVE STUDY

Abstract

In this research, the researchers attempt to illustrate the linguistic and terminological meanings of Sukuk. They also want to point out their importance in financing major projects. Additionally, they try to recall the role of Islamic Sukuk in the contemporary world. This role will be shown by comparing between Sukuk in Malaysia and Egypt. This research will determine the historical stages through which the project of Sukuk in the Arab Republic of Egypt has passed. It will also explain Al-Azhar's response to the Sukuk project in the past, and show that currently, Islamic Sukuk is the only ideal mechanism for large projects in Egypt. A study will be conducted on the full text of the remarks made by the Supreme Council of Scholars in Al-Azhar on the Islamic Sukuk law. As for the research methodology, the researchers will follow two basic methods in this study: first, the inductive method to extract the related information from the sources; second, analytical method to analyze those information and compare between the two countries Malaysia and Egypt.

Keywords: Investment Sukuk, Islamic, Malaysia, Egypt, Fiqhi Study, Comparison

^١ طالب الدكتوراه، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية. abubakertawfeeq@yahoo.com

^٢ الأستاذ المشارك، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية. hossam@iiium.edu.my

٢٨	المطلب الأول: الصكوك في ماليزيا
٢٩	المطلب الثاني: الصكوك في ماليزيا ونظرة استشرافية للمستقبل
٣٠	المطلب الثالث: الصكوك في ماليزيا وإثبات نجاح اليوم
٣٠	المبحث الثالث: تطور رؤية مصر للصكوك في العهود المختلفة
٣٠	المطلب الأول: صكوك محمود محيي الدين "الصكوك الشعبية"
٣١	المطلب الثاني: طرح الصكوك الإسلامية في حكومة هشام قنديل
٣٢	المطلب الثالث: الصكوك في حكومة إبراهيم مخلب
٣٥	المبحث الرابع: المقارنة بين تجربة صكوك مصر وتجربة صكوك ماليزيا وضوابط إجازة الصكوك

المحتوى

٢٠	المقدمة
٢١	المبحث الأول: مفهوم الصكوك وخصائصها وضوابطها وأنواعها
٢١	المطلب الأول: معنى الصكوك الإسلامية لغةً واصطلاحاً
٢٢	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الاستثمارية الإسلامية
٢٣	المطلب الثالث: أنواع الصكوك
٢٨	المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية وتمويل مشروعاتها

الأردن أنموذجاً" للباحث أبي بكر توفيق فتاح، وهذه الدراسة تتناول الدور المأمول للصكوك، وذكر نماذج من قوانين كثير من البلاد التي سنت قوانين، أو في طرق سن قانون الصكوك، كل ذلك وغيره على وجه العموم، أما عن هذه الدراسة، فقد حدد الباحث كيفية تطور الصكوك قانوناً وتطبيقاً على أرض دولتي مصر وماليزيا.

الثاني: ورقة بعنوان: "القضايا المتبقية في الصكوك من الناحيتين الفقهية الاقتصادية" لعبد العظيم أبي زيد ومعبد علي الجارحي، فصّل الكاتبان القول عن المعيار في الحكم، وتحدثا أيضاً عن ثلاثة معايير معمول بها عالمياً، وهي: معيار الثلث، ومعيار الشركة، ومعيار الغلبة، وكذلك تحدثا عن المآلات الاقتصادية لبيع حزمة من الموجودات تتضمن عقوداً أو ديوناً فقهية، وإن مثل هذه الأمور تنطبق على ماليزيا ومصر في آن واحد بل وعلى غيرهما أيضاً، على وجه العموم، أما على وجه الخصوص فلم يذكر عنهما شيئاً، وهذا ما سيذكره الباحثان هنا إن شاء الله.

الثالث: بحث بعنوان: "الملكية القانونية والملكية النفعية من منظور شرعي وقانوني: الإطار العام والتحديات الرئيسية" لعلي محيي الدين القره داغي، وخلص إلى القول في الملكية القانونية ومدى توافرها في الصكوك بوجه عام قائلاً: "إنها ذات جانبين، فالجانب الأول: أن محل الصكوك المعقود عليه قابل لعقد البيع والإجارة. والجانب الثاني: أن يسجل محل الصكوك تسجيلاً قانونياً"، وهو وإن كان ذكر في بعض فقراته بعض ما تمتاز به ماليزيا، لكنه لم يذكر شيئاً عن قانون التمويل -أو ما يسمى بقانون الصكوك- لدى دولة مصر، ولكن الباحثان خصصا الدراسة على وجه الخصوص للمقارنة بين ماليزيا تطورياً وبين مصر تعويقاً في سيرة مسيرة سن قانون الصكوك سلباً أو إيجاباً على كلتي الدولتين.

المطلب الأول: المقارنة بين تجربة صكوك مصر وتجربة صكوك ماليزيا
المطلب الثاني: ضوابط إجازة الصكوك على العموم
الخاتمة
التوصيات
المصادر
الحواشي

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛ فلا يخفى على أحد من المتابعين في شؤون المالية الإسلامية دور الصكوك في الدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية؛ ولذلك يسلط البحث على دورها وأهميتها وتقنيها في دولتين إقليميتين، وهما دولة ماليزيا ومصر؛ فإن دولة ماليزيا لها مميزات من حيث المكونات والمستثمرين-المسلمين وغير المسلمين-، ومن حيث كونها بلداً آمناً-زادها الله آمناً ورخاءً وسائر بلاد المسلمين-، وفي الجانب الاقتصادي إذ يعتبر رائداً بالنسبة للدول العربية والشرق الأوسطية والأفريقية في كثير من الجوانب. أما بالنسبة لدولة مصر العربية، فإنها دولة ذات استراتيجية، وذات كثافة سكانية عالية بالنسبة لكل الدول العربية، ولذلك يسلط هذا البحث الضوء على مدى استفادة كل منهما من هذه المعاملة الرائجة عالمياً، وكيف تتعامل كلتا الدولتين بهذه المعاملة، ومدى انسجامها مع التمويل الإسلامي قانوناً وتشريعاً وتفاعلاً، وكيفية التطور فيها، وما المراحل التي مرت بها حتى يتسنى لذلك قانوناً، وما الاستدراكات في كلي القانونين؟

ولذلك يسلط الباحثان الضوء على بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، كما يلي:

الأول: كتاب بعنوان "استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية: دراسة تطبيقية:

الصكوك في تلكما البلدين، وبيننا عوامل القوة وعوامل المرونة فيما يخص كل واحدة من الدولتين على حدة.

المبحث الأول: مفهوم الصكوك وخصائصها وضوابطها وأنواعها

المطلب الأول: معنى الصكوك الإسلامية لغةً واصطلاحاً:

أولاً: الصكوك لغة: جمع صك، ويراد به: وثيقة بمال أو نحوه، وفي اللغة العربية يقال: "صكه صكا" أي: دفعه بقوة، وفي القرآن الكريم: (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا) [الذاريات: ٢٩]، أي: لطمته تعجباً. (ابن كثير، ١٩٩٩، ٤/٤٦٧) وجاء معنى "وصكت الباب" أي: أغلقته، والصك لفظ معرب، يقصد به وثيقة بمال أو نحوه. ومصطلح الصكوك أو التصكيك: الصك في اللغة هو الذي يكتب للعهد، أو كتاب الإقرار بالمال، أو الذي يكتب في المعاملات. (ابن منظور، ٢٨).

وعليه يعرف الباحثان التصكيك لغة بما يلي: "سند مكتوبة تثبت لصاحبها حقاً في مال، أو التزام في الذمة، عند تحقق وجوبها، بشروط وكيفية محددة".

ثانياً: مفهوم الصكوك الإسلامية:

عُرِّفَت الصكوكُ الإسلامية بعدة تعريفات، سنذكر بعضها منها، ونذكر أعم الانتقادات عليها، ثم نبين التعريف المختار عند الباحثين، وذلك على النحو الآتي

التعريف الأول: يقصد بالصكوك الإسلامية: "تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول، ومن ثم بيعها في الأسواق المالية، مع مراعاة ضوابط التداول". (عمارة، ٢٠١١، ٢٥٣)

وأهم ما ينتقده الباحثان على هذا التعريف جملة ما يلي: المفروض أن يقال: المتوقع أن يدر دخلاً؛ لكيلا تضمن

الرابع: وورقة بعنوان: "الملكية القانونية والملكية النفعية، من منظور شرعي وقانوني: تطبيق مفهوم ملكية الانتفاع في هياكل الصكوك تحليل قانون وشعري" لأنكو ربيعة عدوية ونرمين كلويتش، خلصت الكاتبتان إلى نقاط مهمة، وسيذكر الباحثان الجزء الذي يتعلق بهذا البحث في النقطة السادسة الأخيرة التي خلصت دراسة الكاتبتين إليها، وهي اعتراف الكاتبتين: "بأن جوهر النقاش بين علماء الشريعة حول استخدام ملكية الانتفاع في أنه في بعض الأحيان لا يملك حملة الملكية التامة في هذه المعاملة"، وهذا مما تدرع بها الأهر لرد ورفض الصكوك في حينه، وقالوا فيما قالوا: بأنها من المعاملات الصورية التي لها تأثير أصيل ومباشر في صحة المعاملات، وهذا ما سنبينه، ولم تذكر شيئاً عن نص الأهر، وهذا ما يحاول الباحثان أن يسقطاه على أرض هذا البحث بالدراسة والتحليل.

الخامس: بحث بعنوان: "تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا" بوعبد الله علي، تعرض الباحث إلى مفهوم الصكوك الاستثمارية، وأهدافها، وأهميتها، وتطورها، وكيفية الإسهام بها في البورصة الماليزية، والفرق بينه وبين دراستنا أننا أضفنا ما يتعلق بمصر على وجه الخصوص، حيث إن دراسته لم تتطرق إلى شؤون مصر في عملية الصكوك في أي من مراحلها. وهذا ما يضيفه الباحثان في دراستهما.

السادس: والبحث الأخير بحث بعنوان: "الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق" لأحمد جابر بدران، تكلم فيه عن مخاطر الصكوك، والرقابة الشرعية عليها، ومجالات استخدامها، وتجربة الصكوك الإسلامية في مصر، والتجارب العملية لبعض الدول العربية. والفرق بينه وبين دراستنا: استطاع الباحثان أن يقارنا بين تاريخ

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الاستثمارية الإسلامية

ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية؛ نتيجة العديد من العوامل، من أبرزها:

١. أنها تعتبر من الأدوات التمويلية الهامة؛ لتنوع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إلى مصادر تمويل طويلة الأجل.

٢. إن وجودها يثري الأسواق المالية الإسلامية؛ لأنها الطرف المكمل للأسهم، والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة.

٣. أنها تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا وعمليا، أما نظريا فهي استكمال للحلقات الاقتصادية بجانب البنوك وشركات التأمين الإسلامية، أما عمليا فإن وجود هذه الأدوات يساعد في رفع الحرج الديني عن المستثمرين.

٤. أن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الاقتصادي^٣.

٥. إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي؛ بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

٦. أنها تلبى احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام. (الدماع، ٢٠٠٩، ٤)

الفائدة، كما أن ضمان الأصول يخرجها عن الصكوك الإسلامية.

التعريف الثاني: وعرفه الدكتور منذر قحف بأنه: "وضع موجودات دارة للدخل كضمان أو أساس، مقابل إصدار صكوك، تعتبر هي ذاتها أصولا مالية". (قحف، ٢٠٠٠، ٣٤) وينتقد على هذا التعريف جملة ما يلي: أنه لم يبين أي نوع من أنواع الصكوك، ولم يضبط بضوابط شرعية، ولم يحدد نوعية الربح، كأن يقول: المتوقع منها الربح.

التعريف الثالث: تعريف البلتاجي لصكوك الاستثمار: "هو أحد الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، التي تستخدم كوعاء ادخاري للمتعاملين بديلاً عن الودائع التقليدية بفائدة، وقد انتشرت تلك الصكوك بعد النجاح الذي حققته لدى المتعاملين الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"^٤.

ويمكن أن ينتقد هذا التعريف بأنه ليس بتعريف خاص، وإنما أشرك مع التعريف حالة من الحالات، وزمنا من الأزمان، بالإضافة إلى أن التعريف مهم. وتنطبق عليه ما سبق من المآخذ على التعاريف السابقة.

التعريف الرابع: الراجح لدى الباحثين: على ضوء ما سبق من التعريفات: يمكن للباحثين أن يعرفوا صكوك الاستثمار بأنها عبارة عن: "إصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية على كفيتهما وشروطها وضوابطها، مبنية على مشروع إنتاجي استثماري، يزيد من استعمار الأرض بالصلاح والإصلاح للعباد والبلاد وغيرهم، ويقطع دوائر ودابر الفساد والإفساد فيها، ويدخل^٥".

ومميزات هذا التعريف أنه: جامع لأركان التعاريف الأخرى في هذا الباب، وشامل لأمر الفقه والشريعة والقانون والإدارة، وضامن لتنمية مستديمة ومستمرة، وعام لصلاح الدين والدنيا، ومانع من المستدركات المتوقعة عليه، والله أعلم.

٧. أنها تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية؛ وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية، ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

٨. أن الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق؛ لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق. (الزعتري، ٢٠١٠، ١٢)

٩. ويرى الباحثان أنه ومن خلال النقاط العشرة الأتفة الذكر أن أمورا مهمة اتضحت، وذلك على النحو التالي:

١٠. برزت زيادة الاهتمام بإصدار الصكوك الإسلامية وتوسعها.

١١. بطبيعة الحال سيؤدي حتما إلى زيادة تداول الأدوات المالية.

١٢. يؤثر إيجابا على تنشيط السوق الإسلامية.

١٣. التفاعل والتجاوب مع احتياجات المدخرين والمستثمرين.

١٤. وتتعدى إيجابيات الصكوك بعد المدخرين والمستثمرين إلى الدولة بأركانها وبالآليات التي تستبعد الفوائد المحرمة شرعا. (عمارة، ٢٠١١، ٢٥٤)

وعلى الرغم من أهمية الصكوك في تنمية الاقتصاد وتمويل المشاريع الكبار، إلا إنها في الوقت نفسه بصيغتها الحالية فيها بعض الجوانب السلبية، ولا يستحيل علاجها، ويذكرها الباحثان كما يلي:

١. الفتوى في الصكوك بالصيغ الموجودة والمعمولة غير موحدة.

٢. اختلاف الفقهاء المعاصرين على بعض بنودها، ومنها على سبيل المثال: الشك في الملكية لحاملي الصكوك، وعدم التزام بعض المؤسسات بالضوابط التي قد تضبط الصكوك.

المطلب الثالث: أنواع الصكوك

يحاول الباحثان ذكر مفهوم أهم أنواع الصكوك على وجه الإجمال، ليصوغا تعريفا راجحا من خلال النظر بالتروي في مجموعات كبيرة وعريضة من التعاريف، على النحو التالي:

أولا: تعريف صكوك المشاركة:

عرّفها الموسوي بأنها: "عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة، بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار". (الموسوي، ٢٠١١، ١٢٧)

وأهم ما ينتقده الباحثان على هذا التعريف أنه لم يحدد الاستثمار بالشرعية تمييزا عن السندات الربوية، كما لم يحدد المصدر نوع صكوك المشاركة.

وعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة بأنها: "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصتهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس عقد المشاركة، أو على أساس عقد المضاربة، أو على أساس عقد الوكالة بالاستثمار".

ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال". (شحاتة، ٢٠٠١، ٧٢)

وينتقد الباحثان هذا التعريف أنه لم يحدد الأوراق بالإسلامية، وهذا يخلط بين السندات الروبة التقليدية، كما أنه لم يقيد المشروع بالاستثمار الإسلامي.

تعريف صكوك المضاربة الاستثمارية الإسلامية المركبة لهيئة المحاسبة والمراجعة، وهي عندهم: "وثائق يصدرها المضارب أو وسيط مالي ينوب عنه؛ بقصد استقلاله باستثمار حصيلتها في مشروع معين، أو نشاط خاص، أو في مجموع الأنشطة التي يختارها المضارب، على أساس عقد المضاربة الشرعية، وتحدد نشرة إصدار هذه الصكوك طبيعة المشروع، أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك، ومدة هذا الاستثمار والأرباح المتوقعة منه، وطريقة توزيعها بين المضارب ومالكي الصكوك، و أن صكوك المضاربة تمثل حصصاً شائعة في موجودات المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عمليات الاستثمار، وحتى تاريخ تصفية المضاربة".^٦

هذا التعريف مطول جداً، ولا يليق بالتعريف التطويل هكذا، كما أنه أدخل في التعريف الأمور الإجرائية الزائدة عن البيان والمقصد.

ويرى الباحثان أن صكوك المضاربة الاستثمارية الإسلامية المركبة هي "وثائق يصدرها المضارب أو وسيط مالي ينوب عنه، بقصد استقلاليتها باستثمار حصيلتها في مشروع معين، أو نشاط خاص، أو في مجموع الأنشطة التي يختارها المضارب، على أساس عقد المضاربة الشرعية، وتحدد نشرة إصدار هذه الصكوك طبيعة المشروع، أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك، ومدة هذا الاستثمار والأرباح المتوقعة منه، وطريقة توزيعها بين المضارب ومالكي الصكوك".

وينتقد الباحثان هذا التعريف أنه مطول جداً، ويستحسن في التعريف أن يصرح عن التطويل، كما أنه لم يتطرق إلى طبيعة المشروع الاستثمار الشرعي.

وهي عند مراد كاظم: "عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة". (كاظم، ...، ١٠١)

وينتقد أن هذا التعريف أقرب إلى التعريف الأول، وعليه تنطبق نفس الملاحظات التي تقدم ذكرها، كما أنه لم يحدد الاستثمار بالشرعية تمييزاً عن السندات الربوية، ولم يحدد المصدر نوع صكوك المشاركة.

تعريف صكوك المشاركة المركبة لدى الباحثين: "هي وثائق متساوية القيمة بدءاً وانتهاءً، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب للتعاون الشرعي؛ لإنجاز المشاريع، ولغرض الربح الشرعي، على أساس وتحديد عقد من عقود المشاركة، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصتهم مالا أو مضاربة وإدارياً وغيرها مما حدد سابقاً، بحيث كل قد علم ماله وما عليه".

ثانياً: تعريف المضاربة الاستثمارية الإسلامية:

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية تعريفاً مختصراً بأنها: "وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة على المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو من غيرهم".^٥

هذا التعريف مختصر، ولذلك سيدكر الباحثان تعريفاً لنفس الهيئة بشكل مطول، كما أنه لم يقيد بالاستثمار بالشرعي.

وعرفها حسين شحاتة بقوله: "هي أوراق مالية، تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، فيتمثل عامل المضاربة المستثمر،

لها؛ بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المربحة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي، الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المربحة"^٨.

وأهم الانتقادات على هذا التعريف أنه لم يحدد البدء والانتهاء، ولم يفرق بين الوثيقة الإسلامية وغيرها، ولم يتطرق إلى طبيعة الاستثمار.

وصكوك المربحة المركبة لدى الباحثين: "هي وثائق متساوية القيمة بدءاً وانتهاءً، ويتم إصدارها من مصدرها أي كان؛ لاستخدام حصيلة الاكتتاب للتعاون الشرعي لإنجاز والقيام بالمشاريع الراضية، واستثمارها وبالغرض على الربح الشرعي على أساس، وتحديد عقد المربحة مقيدا أو مطلقا، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصتهم بمال أو مضاربة أو إدارية أو مربحة وغيرها مما حدد سابقا، بحيث كل قد علم ما له وما عليه، ويحصل المرباح أجرته المحددة بالنسبة مسبقاً في حال الربح، أما في حال الخسارة فلا يحصل المرباح شيئاً".

خامسا: مفهوم صكوك السلم المركبة:

عرّفها هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية بأنها: "هي وثائق يصدرها البائع لبضائع السلم، أو المؤسسة المالية التي تنوب عنه، لقبض ثمن السلم عند التعاقد من حصيلتها، ويكتتب فيها بينهم، أو بيع بضاعة بسلمٍ مواز من جنس وبنفس مواصفات بضاعة السلم قبل بضاعة السلم بثمان أعلى، وقبض الثمن من المشتري عند التعاقد، وتوزيعه على مالكي صكوك السلم، ثم تسليمه بضاعة السلم بعد قبضها، أو تحصيل بضاعة أخرى من السوق، وتسليمها له، وتمثل صكوك السلم بعد قفل باب

ثالثا: تعريف صكوك الوكالة بالاستثمار:

عرّفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق يصدرها فرد أو شركة؛ بقصد استثمار حصيلتها في مشروع معين، أو نشاط خاص بصفته وكيلًا بأجر مقطوع، أو بنسبة من رأس المال المستثمر. كما يكتتب الموكلون في هذه الصكوك بقصد استثمار الصكوك والحصول على الربح، وتحدد نشرة إصدار هذه الصكوك طبيعة النشاط، ونوع المشروع الذي تستثمر فيه حصيلة هذه الصكوك، ومدة الاستثمار، وحدود سلطات الوكيل والأجرة التي يستحقها"^٧.

وينتقد على هذا التعريف أنه تعريف طويل، ومن المستحسن أن يكفي بأقل القليل من التعريف، كما أنه لم يفرق بين الوثيقة الإسلامية وغيرها من الربوية، ولم يقيد طبيعة الاستثمار بالإسلامية.

وصكوك الوكالة بالاستثمار الإسلامية المركبة لدى الباحثين: "هي وثائق متساوية القيمة بدءاً وانتهاءً، ويتم إصدارها من مصدرها أي كان؛ لاستخدام حصيلة الاكتتاب للتعاون الشرعي؛ لإنجاز ولقيام المشاريع واستثمارها، وبغرض الربح الشرعي، على أساس وتحديد عقد الوكالة مقيدا أو مطلقا، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصتهم بمال أو مضاربة أو إدارية وغيرها مما حدد سابقا، بحيث قد علم كلٌّ ما له وما عليه، ويحصل الوكيل أجرته المحددة مسبقاً".

رابعا: مفهوم صكوك المربحة مركبة:

عرّفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بقولها: "هي وثائق يصدرها الواعد بشراء الواعد الذي عهد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، أو الوسيط المالي الذي ينوب عنه، بعد تملك البائع وقبضه

ويرى الباحثان أن هذين التعريفين قريبان من بعضهما؛ إذ محمد أيوب أخذ فكرته من منذر قحف بغير إضافة جديدة إلا في الصياغة.

وعرّفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية بأنها: "وثائق يصدرها المشتري لعين يلتزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده، أو المؤسسة المالية التي تنوب عنه لاستخدام حصيلتها في تصنيع هذه العين؛ وذلك بقصد الاستفادة من الفرق بين تكلفة تصنيع العين وثمان بيعها باعتباره ربحاً لمالكي الصكوك، وقد تستخدم حصيلة الصكوك في دفع ثمن تصنيع العين في استصناع مواز بتكلفة أقل، والاستفادة من فرق الثمنين باعتباره ربحاً لمالكي الصكوك، وقد توزع أقساط ثمن العين المصنعة على حملة صكوك الاستصناع بعد قبضه، وقد توزع أقساط ثمن عند قبضها"^{١٠}.

ويلاحظ الباحثان على هذا التعريف: أنه طويل جداً، وإذا أمكن التعريف بالإيجاز، وحصل الإنجاز فلا يليق الانحياز إلى الإطناب وطول الطراز بدل الإيعاز إذا اكتفى وأوفى المعنى بالإيجاز، لذلك يحاول الباحثان الإنجاز بالإيجاز فيما يُشار إليه بالإيعاز.

وأما تعريف الباحث لصكوك الاستصناع، فهو أنها: "ورقة ذات قيمة مالية، يتم عن طريقها عقد اتفاق عمل، أو صنع من جانب الآخر، لوقت معلوم، بمواصفات معينة، وبسعر معلوم"^{١١}.

سابعاً: تعريف صكوك المزارعة المركبة:

عرّفها هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق يصدرها مالك أرض، يرغب في تمويل زراعتها على أساس عقد المزارعة الشرعية، واقتسام المحصول بين مالك الأرض ومن يقوم بزراعتها بأمواله حسب الاتفاق، وبعد المكتتبون في هذه الصكوك هم الزارعون لهذه الأرض بأموالهم، كالشركات المتخصصة في زراعة الأرض، وتحدد

الاكتتاب، وتخصيص الصكوك حصة شائعة في بضاعة السلم، وهي دين سلعي"^٩.

هذا التعريف لم يحدد طبيعة الورقة بالإسلامية، ولم يقيد السلم بالشرعي، وأن التعريف مطول.

والتعريف الراجح لدى الباحثين أنها: "وثائق إسلامية يصدرها البائع لبضاعة السلم الشرعي، أو المؤسسة المالية التي تنوب عنه؛ لقبض ثمن السلم معجلاً عند التعاقد من حصيلتها، ويكتب فيها بينهم، وقبض الثمن من المشتري عند التعاقد، وتوزعه على مالكي صكوك السلم، ثم تسليمه بضاعة السلم بعد قبضها، أو تحصيل بضاعة أخرى من السوق، وتسليمها له". وهذا التعريف اختصار لما سبق من الهيئة، وتصرف يسير فيه.

أما إجراءاتها، فهي كما يلي: وتمثل صكوك السلم بعد قفل باب الاكتتاب، وتخصيص الصكوك حصة شائعة في بضاعة السلم والمسلم فيه، وهي دين سلعي.

سادساً: تعريف صكوك الاستصناع المركبة:

عرّفها منذر قحف بقوله: "صكوك تمثل إنشاءات حقيقية قيد البناء أو بعد البناء على أن يكتمل بناؤها، ولكنها مرتبطة بوعده ملزم، يتضمن ربحاً ثابتاً محددًا، وهي قابلة للتداول؛ لأنها تمثل إنشاءات حقيقية على الرغم من العائد الثابت الذي ترتبط به أيضاً". (قحف، ٢٠٠١، ٢٤٠)

وعرّفها محمد أيوب بأنها: "صكوك تطرح لجمع مبلغ من المال لإنشاء مبنى أو صناعة آلة، أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ الحقيقي لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك، إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان المشروع". (أيوب، ٢٠١١، ٣٥٣)

بينما عرفها القره داغي بأنها: "وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في المنافع، أو خدمات عين معينة أو موصوفة في الذمة". (القره داغي، ٢٠٠٧، ٣٢٦)

يرى الباحثان أن هذا التعريف مختصر ومخل؛ إذ أنه لم يبين أين يمكن تداولها، كما كان في تعريف قحف السابق، ولم يبين الغرض من الإصدار الذي هو جزء لا يتجزأ من التعريف، ولم يبين ماهية المشروع، كما لم يبين نوعية الاستفادة، كأن يدر دخلاً.

وعرّفها منذر قحف بتعريف آخر في موضع آخر على أنها: "سندات بميزات قيمة متساوية، تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع، أو خدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة، كما عرّفته الشريعة الإسلامية". (قحف، ٢٠١١، ١٢٢)

ويرى الباحثان أن كلمة "سندات" المستخدمة في التعريف يقربها من السندات المحرمة ولو لفظياً، فيجب تلافي ذلك عند تعريف الصكوك الإسلامية، هذا أولاً، وأما ثانياً: فإن التعريف مختصر ومخل جداً؛ إذ أنه لم يبين أين يمكن تداولها كما كان في تعريفه السابق، وثالثاً: فهو لم يبين غرض الإصدار الذي يعتبر جزءاً مهماً بحيث لا يتجزأ من التعريف، ولم يبين ماهية المشروع كما عمله في تعريفه السابق، ورابعاً: لم يبين نوعية الاستفادة، كأن يدر دخلاً، كما صرح به في تعريفه السابق.

ويعرّف الباحثان صكوك الإجارة المركبة بتعريفين، كما يلي: "هي عبارة عن أوراق معتبرة مالياً وفقها وقانوناً وعرفاً، على أن تصدر على شكل حصص متساوية القيمة والتمن لحظة الإصدار، تمثل حصة شائعة في ملكية شرعية، في مشروع شرعي استثماري، المتوقع منه أن يدر دخلاً".

نشرة إصدار صكوك المزارعة نوع ومواصفات ومساحات الأرض ونوع المحاصيل المطلوب زراعتها، وتكلفة الزراعة من آلات ومعدات، وبذور وسماد وأجور المهندسين والعمال والمحصول المتوقع لهذه الأرض، وطريقة تقسيمه بين مالك الأرض، والمزارع ومدة الزراعة"^{١٢}.

وينتقد على هذا التعريف أنه لم يحدد طبيعة الورقة بالإسلامية؛ إذ جاء نكرة، ولم يحدد ولم يقيد الزراعة في المحصول بالشرعي، كما وأن طول التعريف أثر على جمالية التعريف.

ويرى الباحثان أن صكوك المزارعة هي: "وثائق يصدرها مصدر يرغب في تمويل زراعة أرض ما على أساس عقد المزارعة الشرعية، ويعد المكتتبون في هذه الصكوك هم الزارعون لهذه الأرض بأموالهم، كالشركات المتخصصة في زراعة الأرض، وينبغي تحديد نشرة إصدار صكوك المزارعة نوع ومواصفات ومساحات الأرض ونوع المحاصيل المطلوب زراعتها، وتكلفة الزراعة في إصدار صكوك الزراعة".

ثامناً: مفهوم صكوك الإجارة المركبة:

عرفها منذر قحف على أنها عبارة عن: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلاً؛ والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية".

يرى الباحثان أن حصر التداول في الأسواق الثانوية يقيد من عملية بيع وشراء صك الإجارة، ليتم تداولها من قبل أطراف المجتمع أخذاً وعطاءً وبيعاً وشراءً وتوسطاً.

استشرافية للمستقبل. ثالثاً: الصكوك في ماليزيا وإثبات نجاح اليوم.
أولاً: ريادية دور ماليزيا في صكوك الاستثمار كأكبر سوق للصكوك الإسلامية:

لا شك للمتتبعين والمعنيين بالشئون المالية الإسلامية أن ماليزيا واصلت الحفاظ على مكانتها منذ أن بدأ العمل بالصكوك عام ٢٠٠٢م إلى اليوم كأكبر سوق لإصدار السندات الإسلامية "الصكوك" على مستوى العالم أجمع، بمبلغ إجمالي تجاوز ١٥١ مليار دولار منذ انطلاق هذه الصناعة فيها. (مجلة بيزنس دوت كوم بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٩م بقلم: محمود العدم-كوالالمبور).

يعرض الباحثان نبذة يسيرة عن الجهد الرائع والرائد لماليزيا، وفقاً لما بينه المختصون في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

١. وفقاً لبيانات صدرت عن دراسة على هامش "المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية" الذي اختتم أعماله مؤخراً في سنغافورة، فإن دولة الإمارات احتلت المركز الثاني بعد ماليزيا بصكوك تربو قيمتها الإجمالية على ٣٩ مليار دولار.
٢. إن ماليزيا امتلكت نحو ٧٠% من إصدارات الصكوك العالمية العام الماضي، تليها منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٢٢,٥%، ثم إندونيسيا بنسبة ٢,٩% ينظر: (هيئة الأوراق المالية الماليزية، ٢٠٠١، ص ٢٥).
٣. شهدت الأعوام السابقة ازدهاراً لصناعة الصكوك الإسلامية؛ حيث تم إصدار الصكوك بقيمة ٨٥ مليار دولار على مستوى العالم في عام ٢٠١١م، بزيادة قدرها ٦٢% عن العام ٢٠١٠م^{١٤}.

والغرض من هذه الأوراق: "تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة، إلى تلك الأوراق المعتبرة المتبلورة "المتجسمة" على شكل صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية وفي غيرها، ولا ينحصر تداولها على فئة دون أخرى".

كما أمكن للباحثين أن يعرفها بشكل أكثر اختصاراً بقوله: هي "وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية عين، وبمنفعة وخدمة في مشروع استثماري يدر دخلاً، والغرض منها تحويل ملكية العين والمنفعة والخدمة، إلى أوراق مالية متجسمة في الصكوك، قابلة للتداول في الأسواق الثانوية وغيرها".

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية وتمويل مشروعاتها

في هذا المبحث أشير - ولو بوجازة يسيرة - إلى دور الصكوك الإسلامية في بعض الدول الإسلامية وغيرها، ولا يخفى على متابع أن سوق الصكوك الإسلامية لدى ماليزيا في تطور مستمر منذ بدء إصدار أول صكوك إسلامية، وتؤكد بعض التقارير أن سوق الصكوك الإسلامية قد تضاعفت ثلاث مرات^{١٣}.

والجدير بالذكر أن ماليزيا تعتبر أكبر سوق سندات إسلامية "صكوك"؛ حيث تم فيه إصدار ثلاثة أرباع الصكوك الإسلامية العالمية على مدى العقد الماضي. (مجلة بيزنس دوت كوم بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٩).

المطلب الأول: الصكوك في ماليزيا

يمكن الحديث عن الصكوك في ماليزيا عبر المراحل التالية: أولاً: ريادية دور ماليزيا في صكوك الاستثمار كأكبر سوق للصكوك الإسلامية، ثانياً: الصكوك في ماليزيا ونظرة

أولاً: الحيطة والحذر أمران شرعيان لا بد منهما؛ فمع أن الصكوك لها من المميزات والتوقعات للانتشار فإن هناك مجموعة من المخاوف المشروعة تجاه سوق الصكوك الإسلامية، ومنها:

١. "عدم اكتمال الشفافية في بعض الإصدارات"، وهو ما دعا العديد من مؤسسات الإصدار إلى الحصول على تقويم ائتماني من مؤسسات التقويم العالمية؛ وذلك لتقليل المخاطر والمخاوف للاكتتاب في بعض الإصدارات. (لحساسنة، ٢٠١٥، ٢٤)

٢. عدم تنظيم سن قانون تشريعي ينظم عمل هذه الإصدارات، وتوحيدها في بعض الدول، وهناك أماكن أخرى يتواجد فيها بعض الاختلافات الشرعية التي تظهر بين وقت وآخر- حول شرعية بعض الصكوك.

٣. عدم وجود سوق ثانوية للصكوك يزيد من حدة هذه المخاوف، في حين أن ذلك يجعل تداول هذه الصكوك بين مجموعة محدودة من المؤسسات المالية وبعض الشركات والأفراد. مع الأخذ بالاعتبار من أن هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى عدم وجود سوق ثانوية لهذه الصكوك، منها: قلة عدد الصكوك المطروحة، ورغبة حائزي الصكوك في الاحتفاظ بها باعتبارها تدر عائداً مضموناً، وأخيراً: عدم وجود بديل لها في السوق^{١٩}.

ثانياً: الخوف من ذهاب الأموال: هذه التوقعات والتخوفات تمكننا أن نعرف أين تذهب الأموال العربية التي تكونت من الفوائض البترولية والمستثمرة خارج أوطانها، خاصة إذا علمنا أن حجم الاستثمارات البنينية العربية لا يتجاوز مليار دولار. ٦٠

ويذكر الباحثان هنا المأمول والأمال في نجاح الصكوك مقارنة بالعمل والكفاح في ماليزيا، وذلك عبر المحاور التالية:

١. وفقاً لتقرير لهيئة الأوراق المالية الماليزية^{١٥} فإن "صناعة الصكوك الإسلامية حققت نمواً مطرداً سنوياً بنسبة بلغت نحو ٢٢%، وباتت تشكل نحو ٢٨% من حجم تداولات صناعة التمويل والصيرفة الإسلامية في البلاد، كما حققت الصكوك الإسلامية نمواً هائلاً في ماليزيا، حيث ارتفعت حصتها في سوق السندات عموماً من ١٤,٥% عام ٢٠٠٠م إلى نحو ٤٢% من إجمالي السندات المستحقة نهاية عام ٢٠١١م^{١٦}. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على إصرار ماليزيا على التطور المستمر في هذا المجال.

٢. وفي الوقت نفسه، توقعت الهيئة أن يتوسع حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بمعدل ١٠,٦% سنوياً، ليصل إلى نحو تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠م، وتبلغ حصة سوق الصكوك منها نحو ٤٥% بنمو سنوي متوسط قدره ١٦,٣% خلال هذه الفترة. (لحساسنة، ٢٠١٤، ٢٣)

٣. ويرى المدير التنفيذي "لأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا"- الدكتور محمد أكرام لالدين^{١٧} أن إقبال المستثمرين محلياً ودولياً على سوق الصكوك الماليزية يرجع إلى النجاحات السابقة^{١٨}.

المطلب الثاني: الصكوك في ماليزيا ونظرة استشرافية للمستقبل

يذكر الباحثان نظرة ماليزيا وبعد نظرها فيما يتعلق بأنواع الصكوك لديها ونظرة استشرافية للمستقبل، وذلك عبر أمور إجرائية:

الفائدة في السوق الإنجليزية، ويعتبر معدلا عالميا في احتساب الفائدة-، وكذلك أسعار سندات الخزنة الأمريكية، بنحو نقطة - ٠.٢ نقطة، وهو عائد ١٥٠ يجعل المؤسسات المالية تقبل على هذه السوق رغبة في العائد المرتفع. (صقر الدين، ٢٠٠٢، ٨٣)

المبحث الثالث: تطور رؤية مصر للصكوك في العهود المختلفة

يرجح الباحثون - بحسب علم الباحثين المتواضع - أن مشروع قانون الصكوك في جمهورية مصر العربية قد مرَّ بمراحل تاريخية حسب الأدوار التالية، وهي ثلاثة مراحل كما يلي: أولاً: صكوك محمود محيي الدين، والذي قدم الصكوك الشعبية. ثانياً: طرح الصكوك الإسلامية في عهد حكومة هشام قنديل. ثالثاً: الصكوك في عهد حكومة إبراهيم مَحَلَب، والذي سمي بمشروعات البنى التحتية لمصر.

المطلب الأول: صكوك محمود محيي الدين "الصكوك الشعبية":

سيتم الكلام فيما على النحو التالي: ذكر نبذة مختصرة عن المراحل التي مرت بها الصكوك، والضمانات والاطمئنانات التي وعد بها صاحب الفكرة في وقتها الشعب المصري؛ ثم وقت بدأ التنفيذ، وما جاء ضمن البند الأول.

١. نبذة مختصرة عما مرت بها الصكوك: لا يخفى أن فكرة الصكوك كأداة تمويل مرت بعدة مراحل حتى في القانون الجديد؛ إذ بدأت منذ عام ٢٠٠٨م، حينما اقترح الدكتور محمود محيي الدين -وزير الاستثمار في عهد مبارك- فكرة برنامج "صكوك الملكية الشعبية"، والتي استعان فيها بخبراء من دول التشيك وروسيا والنرويج^{٢٤}. وحتى بعد حدوث ثورتين كبيرتين

وأخيراً - وبالذات تشييداً بجهود حكومة ماليزيا - فقد أشار تقرير صادر عن شركة "بيتك للأبحاث" المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" ماليزيا التي أصدرت إجمالي ٥٨ إصداراً من صكوك الشركات بقيمة ٢,٦ مليار دولار، و٣٣ من إصدارات الصكوك السيادية والجهات الحكومية ذات الصلة بقيمة ٩,٩ مليار دولار خلال أول شهرين من عام ٢٠١٤م^{٢٥}.

المطلب الثالث: الصكوك في ماليزيا وإثبات نجاح اليوم:

يذكر الباحثان تجربة الصكوك في ماليزيا وإثبات نجاح اليوم عبر بعض أهم جوانبها، على النحو التالي:

١. وضع خطط مبرمجة ومتينة ومرنة: بدوره أكد الدكتور يونس صوالحي^{٢٦} بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: "أن عوامل الازدهار التي حققتها صناعة الصكوك الإسلامية ترجع إلى تزايد ثقة العملاء بالمالية الإسلامية بشكل عام، والتي يُنظر لها على أنها تمثل نظاما ماليا ذا أخلاق راقية، لا سيما مع الضربات المتتالية التي يتعرض لها النظام المالي الرأسمالي بالغرب"^{٢٧}.

٢. تطوير بشكل فعال ومستدام في آن واحد: فيما سبق ظهر من خلال مراحل تداول الصكوك الماليزية التطور المستدام شيئاً فشيئاً؛ وهذا مما جعل كثيراً من الدول العربية والخليجية والإسلامية أن تحذو حذوها؛ لذلك يتوقع أن تشهد سوق الصكوك الإسلامية تطورا كبيرا خلال المرحلة القادمة، من خلال تمويلها لمشروعات البنية التحتية التي تعتمد المنطقة العربية والإسلامية إقامتها^{٢٨}.

٣. الطموح في تجاوز الإقليمية وفتح الأفاق لكل الأطراف: إن الصكوك الإسلامية تحقق معدلات ربح أعلى من أسعار الفائدة الموجودة في السوق العالمية، حيث يزداد العائد عن سعر الليبور -وهو سعر

- ومجيء ثلاثة رؤساء ولا يزال مشروع "صكوك محيي الدين" على قيد الحياة^{٢٥}.
٢. الضمانات والاطمئنانات التي وعد بها صاحب الفكرة في وقتها الشعب المصري: ومن هذه الضمانات: أن الصكوك لا تباع إلا للمصريين، وأن هناك ضوابط منضبطة لا بد منها، وقواعد محكمة، وفي ذلك قال الوزير: "هناك ضمانات تمنع سيطرة أي أحد على الصكوك، سواء مصريين أو عرب أو أجنب" ^{٢٦}.
٣. ضمن البند الأول: قد نص على أن المشروع للمصريين، وهذا يشمل غير المسلمين من المصريين الذين يريدون الاستثمار في هذا المشروع^{٢٧}.
٤. وقت بدأ التنفيذ: تنطلق بعد التعافي من الأزمة المالية^{٢٨}.
- المطلب الثاني: طرح الصكوك الإسلامية في حكومة هشام قنديل^{٢٩}:
- وسيتم الكلام على ما يلي: قبول المشروع من عدمه، والصكوك الإسلامية والدستور الجديد، وفوائد متوقعة جراء التعامل بالصكوك لمصر وغيرها، والنتيجة والمحصلة النهائية لعملية الصكوك، والعبرة في القصة؛ فإنها تبدو مفيدة لأطراف عدة، ثم رد الأزهر على مشروع الصكوك.
١. قبول المشروع من عدمه: قوبل طرح الصكوك الإسلامية في عهد حكومة هشام قنديل على المشروع بجدل واسع، اتهم فيه أنه يعرض أصول الدولة المصرية وعلى رأسها قناة السويس للخطر، وذلك بتخليها للأجانب؛ ما أدى إلى تجميد المشروع بعد الانقلاب العسكري، الذي أطاح حكم الرئيس مرسي وحكومته برئاسة قنديل في يوليو/تموز ٢٠١٣ م^{٣٠}.
٢. الصكوك الإسلامية والدستور الجديد: أهم أدوار القصة هنا تعلق بإصدار الصكوك الإسلامية من قبل وزارة المالية المصرية، والتي طبقا للدستور الجديد وفقا للمادة الرابعة منه عليها أن تستشير الأزهر^{٣١}.
٣. فوائد متوقعة جراء التعامل بالصكوك لمصر ولغيرها: إن شراء هذه الصكوك يؤدي إلى تحقيق عدة فوائد، منها:
- أ- بالنسبة للفرد المشتري: يحقق فائدة على كل صك يمتلكه عندما يحقق الأصل العام أرباحا، يتم توزيعها على مالكي الصكوك.
- ب- وبالنسبة للمجتمع والدولة معاً: فإنها تخلق وعاءً إدارياً يمتص جزءاً من المال العام في السوق، وبالتالي تقلل الطلب النقدي، ومن ثم تغلق نافذة من نوافذ التضخم في الدولة^{٣٢}.
٤. النتيجة والمحصلة النهائية لعملية الصكوك: النتيجة والمحصلة النهائية لعملية الصكوك كما يقول الخبراء والمعنون بشؤون الصكوك: أنه يتحقق النمو المستدام والمستمر دون تحميل المجتمع والدولة أي تبعات أعباء جديدة، والتي قد تثقل المجتمع، وتئن منها الحكومة في الوقت نفسه.
٥. العبرة في القصة هكذا تبدو مفيدة لأطراف عدة: بما أن الإسلاميين هناك حصلوا على أغلب مقاعد البرلمان وحتى الرئاسات والوزارات، فكان لزاماً أن يحاولوا تكييف الصكوك وفق ما جاءت به الشريعة على الأقل برأيهم، لذلك سميت بـ "الصكوك الإسلامية"، أسوة بماليزيا وغيرها من الدول العربية التي تبنت الصكوك الإسلامية، ونجحت في أكثرها مما تفوق توقعات المستثمرين في وقتها^{٣٣}.

قانون الصكوك -الذي أقره الرئيس المعزول- قائم، ولكنه بحاجة لتعديل؛ للحفاظ على أصول مصر".

"ويفرض نقص بدائل التمويل لدى نظام الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الاستعانة بأدوات، كثيرا ما عارضها محسوبون على التيار الليبرالي في مصر، ومن أهمها: مشروع الصكوك الذي واجه رفضا شرسا إبان حكم الرئيس مرسي، لكن ثمة أمور غير واضحة غيّبت النقد اللاذع لهذا المشروع في طبعته المستنسخة من القديمة من قبل النظام القائم". (ينظر: القاهرة، لجين محمد، ٧ مايو ٢٠١٥م ومتعلقات أخرى ٣٠ أبريل ٢٠١٥م).

٢. التبريرات الحكومية لتمرير المشروع وقبوله: قال وزير المالية هاني دميان: "إن قانون الصكوك يحتاج إلى تعديل جديد؛ لأن التعديل السابق في عام ٢٠١٢م فرط في حق مصر، على حد تعبيره، وهي ذات الذريعة التي قوبل مشروع القانون بسببها بالرفض قبل عامين".

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه: ما الجديد في هذه الصكوك؟، ولماذا أعلن عن أسباب رفض المشروع وقت إعلان حكومة قنديل، وعودته الآن مرة أخرى دون صوت لأي معارضة؛ قال قورة في تصريحات لـ "العربي الجديد": "إن رفض الأزهر الشريف وقتها للمشروع بدعوى أن به أسعار فائدة ربما تكون متغيرة أو ثابتة كان أحد هذه الأسباب، مشيرا إلى أن هذا الأمر تم حله، وقبله الأزهر الآن؛ بفضل الفتوى الحديثة لمفتي الجمهورية، والتي تبيح صراحة التعامل مع المصارف^{٢٥}".

٣. إقرار من الجهات المعنية العليا أن القانون هو نفس القانون القديم: نعم إقرار من الجهات المعنية العليا أن القانون هو نفس القانون القديم من دون زيادة أو نقصان، حيث قال رئيس الجمعية المصرية للتمويل

٦. رد الأزهر على مشروع الصكوك: اعترض الأزهر على مشروع الصكوك، وبنى اعتراضه على قاعدتين شرعيتين: الأولى: أن بيع الصكوك المعبرة عن أصول عامة إسلامية لا يجوز من وجهة النظر الفقهية لأهل السنة والجماعة، والثانية: أن بيع الصكوك سوف يؤدي إلى فتح الباب للأجانب لشراء الأصول العامة المصرية، التي ربما تشمل أصولا استراتيجية مهمة مثل قناة السويس، التي استشهد من أجلها أجيال من المصريين^{٢٤}. وهكذا نجح الأزهر في وأد مشروع الصكوك قبل ولادته ولو مؤقتاً.

المطلب الثالث: الصكوك في حكومة إبراهيم مخلّب:

سيتم الكلام في هذا المطلب على ما يلي: مشروعات البنى التحتية لمصر، والتبريرات الحكومية لتمرير المشروع وقبوله، وإقرار من الجهة المعنية العليا أن القانون هو نفس القانون القديم، وأما بالنسبة للتفسيرات عن تساؤلات بهذا الشأن، مثل تبني أكثر المشاريع السابقة التي رفضت في حينه - سواء رفضت بمبرر أو بدون مبرر-، والصكوك الإسلامية آلية تمويل للمشروعات الكبرى في الوقت الحالي، وكلام الخبراء والمختصين أن مشروع الصكوك الإسلامية يحمي مصر من الأزمة المالية المتأزمة، والصكوك في عهد حكومة مخلّب الثانية، والنص الكامل لملاحظات هيئة كبار العلماء بالأزهر حول قانون الصكوك الإسلامية، وذلك على النحو الآتي:

١. مشروعات البنى التحتية لمصر: حكومة إبراهيم مخلّب تبني الصكوك كحل بعد رفض الأزهر السابق في حكومة مرسي، وإحياء الصكوك من جديد، إذ يقول وزير المالية المصري هاني قدرى دميان -في حكومة السيسي-: "إن الحكومة ستطرح صكوكاً إسلامية في السوق المحلية، مشيراً إلى أن

يسهم في جذب رؤوس أموال خليجية، ثم إن الصكوك الإسلامية للتنمية وليست للقروض^{٣٩}.

٧. الخبراء والمختصون يقولون إن مشروع الصكوك الإسلامية يحيي مصر من الأزمة المالية المتأزمة:

صرح محمد ع شماوي رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، الذي تملك الدولة ٩٩ بالمئة من أسهمه: "أنه ينبغي إحياء ملف الصكوك الإسلامية، وتحديد المشروعات التي يمكن تمويلها بالصكوك".

وقالت بسنت فهمي "أستاذ البنوك والتمويل بالجامعة الفرنسية": إنه بالإمكان خفض الدين العام إذا استخدمت إصدارات الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية، وهي مناسبة للصكوك: لأنها تكون مدعومة بأصول عينية.

وقال عبد الحميد أبو موسى "محافظ بنك فيصل الإسلامي في مصر": إن قانون الصكوك سيدعم السوق، وإن بنك فيصل من بين البنوك التي تقف مستعدة للمشاركة في تمويل مشروعات يتم إطلاقها بموجب برنامج حكومي للصكوك.

ومما هو جدير بالذكر هنا، أن ماليزيا والإمارات والسعودية تهيمن على سوق الصكوك العالمي، فأما بالنسبة لماليزيا فقد حازت على نصيب الأسد في الاستثمار في الصكوك، وقالت شركة "بيتك" للأبحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي: إن إصدارات الصكوك من جانب كيانات سيادية شكلت ٦٨,٦% من إصدارات جديدة قيمتها ٣١,٢ مليار دولار في الربع الأول من ٢٠١٤، والنسبة الباقية وهي ما يقارب ٣٣% (محيي الدي، ١٩٩٥، ٢٧٩).

كان التشجيع قد تجدد حول الصكوك الإسلامية بعد أن أصدرت وزارة المالية البريطانية ٢٧ يونيو الماضي صكوكا سيادية متطابقة مع المبادئ الإسلامية، في سابقة

الإسلامي، في تصريحات لـ "العربي الجديد": "إن الصكوك هي أدوات مالية، ولها آليات محددة وواضحة، لا تختلف مهما اختلف صيغ القوانين المنظمة"، وفي الوقت نفسه نفى أن يكون هناك فرق بين المشروع الذي سيتم طرحه وما طُرح في السابق، قائلا: "هي أداة مالية دولية، وليس بها جديد".

٤. التفسيرات عن تساؤلات بهذا الشأن: البلتاجي فسّر قرار تجميد مشروع الصكوك بعد الانقلاب العسكري، بأن المشروع القديم تم ربطه بالعراك السياسي، وهذا هو السبب الحقيقي لتجميده^{٣٦}.

٥. تبني أكثر المشاريع السابقة التي رفضت في حينه، سواء رفضت بمبرر أو بدون مبرر: إن مشروع الصكوك ليس هو الأول الذي يستمده النظام الحالي من النظام السابق؛ إذ سبق ذلك مشروع توزيع المواد البترولية باستخدام الكروت الذكية، وهو المشروع الذي انتهت حكومة قنديل من المرحلة الأولى له، وكان من المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية له أول شهر يوليو/تموز ٢٠١٤م. وكذا مشروع قناة السويس، والذي يتميز ببعض الاختلافات بين ما طرحته حكومة قنديل وقتها والنظام المصري الحالي، بالإضافة لمشروع توزيع الخبز بنظام بطاقات التمويل^{٣٧}.

٦. الصكوك الإسلامية آلية تمويل للمشروعات الكبرى في الوقت الحالي: من خلال متابعة الباحثين لكثير من الأمور الاقتصادية تبين لهما الأسباب التي تبرر اعتماد الصكوك الإسلامية، ومنها: أن تطبيق الصكوك له بالغ الأثر؛ لأنها تجارب ناجحة في كثير من الدول ومنها ماليزيا، وإمارة دبي أصدرت صكوكا بمئة مليون دولار خلال خمس سنوات سابقة^{٣٨}، كما

في المادة الأولى نصت المادة في تعريف الصكوك: على أن تكون الصكوك محددة المدة، ولكنها لم تحدد وقتاً تنتهي إليه، ومعنى هذا: أنه قد تحدد الصكوك بمدد تستغرق أجيالاً.

والإشكالية في هذه المادة لدى الباحثين: أنه معلوم شرعاً أن الصكوك وغيرها من أدوات التمويل الاستثماري، ولا بد أن تكون منتهية إلى مدد محددة مناسبة لحياة أصحابها، وقد استقر رأي الهيئة على ألا تزيد عن خمسة وعشرين عاماً.

في المادة الثانية نصت في الفقرة "و" على مؤسسات الوقف بين الجهات المصدرة، ولما كانت للوقف طبيعته الخاصة التي تقتضي بقاء الأصل وعدم انتهائه إلى وقت؛ لأن الموقوف يخرج من ملكية الواقف إلى ملكية الله تعالى، واعتبار شرط الواقف كنص الشارع، فقد انتهت الهيئة إلى حذف جهات الوقف من الجهات المصدرة للصكوك، وكل ما يتعلق بالوقف في نصوص القانون؛ لعدم مناسبة الوقف للصكوك؛ ولذا رأت الهيئة أن تحذف المادة الثالثة من نص المشروع، والبند السادس من المادة التاسعة.

وهنا يرى الباحثان ألا يعمم هذا القانون على كل الأوقاف، بل ينظر إلى شروط الواقف، فإن كان في شروطه عموم ولم يخصص نوع معين، بل أطلق الكلام وأجاز الاستثمار في كل ما يعود بالخير والتنمية المستدامة، فيمكن الاستثمار فيها بالصكوك؛ وذلك لكي لا يفنى رأس مال الواقف عبر مرور الزمن، وذلك بعد الاستعانة بأهل الثقة والخبرة ودراسة الجدوى.

في المادة الثالثة الخاصة بصكوك الوقف، وقد استقر رأي الهيئة على حذفها؛ لما سبق ذكره^٤.

خارج العالم الإسلامي تعزز مكانة لندن كقاعدة للمالية الإسلامية، بحسب ما نقلته وكالات الأنباء^٥.

٨. أسباب تأخر إصدار الصكوك: بالنسبة لذكر أسباب تأخر إصدار الصكوك وضَّح عشاوي أن ذلك القانون الذي تعثر بسبب الخلاف على تشكيل الهيئة الشرعية، كالخلاف على عدد الأعضاء كم هو؟، وهل سينضم علماء في الشريعة من خارج مصر؟، وهل ستكون هناك سلطة واحدة للإشراف على كل المشروعات أم ينبغي أن تكون هناك هيئة شرعية لكل مشروع؟، وأضاف قائلاً سيكون دور الحكومة بعد ذلك إدارة برنامج الصكوك، والإشراف والتنسيق بين المستثمرين والمشروع دون تحميل ميزانية الدولة أعباء^٤.

٩. الصكوك في عهد حكومة محلب الثانية: أخيراً انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية من إعداد مشروع التنظيم القانوني للصكوك، والذي تطرحه الهيئة للحوار المجتمعي بعد أن استوفى كل النواحي التشريعية والفنية، وتلافى أخطاء القانون السابق الذي لقي انتقادات واسعة في عهد حكومة هشام قنديل.

واختلف القانون الجديد عن سابقه في أربعة فروق رئيسية، وهي: استحداث شركة للتصكيك، وضوابط للإصدارات الحكومية، والحد الأدنى لحقوق ملكية الشركة المصدرة، وإلغاء وصف الإسلامية بالصكوك.

وتأمل حكومة محلب في عهد السيسي بتوفير مصادر جديدة للسيولة المحلية والخارجية من خلال الصكوك، والمساهمة في إصلاح الاقتصاد بعد أربع سنوات.

١٠. النص الكامل من ملاحظات هيئة كبار العلماء بالأزهر حول قانون الصكوك الإسلامية ٢٠١٣/٠٤/١٣م وملاحظات الباحثين عليه:

طلب ألا تسمى الصكوك بالإسلامية، وكما أنها تأخذ في بعض الأحيان بمذهب الشافعية، وسائر المذاهب الأخرى، والخروج عنها حسب ما تراها الهيئة.

خامساً: أصبحت تجربة ماليزيا في الصكوك ينظر إليها كتجربة رائدة على واقع الأرض، وتلمس وتشاهد آثارها في الأسواق؛ لتحديد السوق الثانوية لها وبورصة السلع وغيرها، بينما تفتقر تجربة مصر في الصكوك إلى كل هذا، على أقل التقدير إلى هذا الحين من البحث.

ويأمل الباحثان أن تحذو مصر وغيرها من الدول الإسلامية الشقيقة حذو ماليزيا في التطور المالي الإسلامي، وليس ذلك بعسير.

المطلب الثاني: ضوابط إجازة الصكوك على العموم

هنا يذكر الباحثان الضوابط الفقهية الواردة في المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوبي" لإجازة الصكوك، وقد ذكرت الشروط والضوابط بالبيان والتفصيل من قبل الهيئة في المعيار الشرعي رقم ١٧ الخاص بالصكوك الاستثمارية، كما أكده قرار المجلس الشرعي لـ AAOIFI، ويذكره الباحثان كحل لبعض تلك الإشكاليات التي ذكرها الباحثان في المبحث الثالث، ولأهميتها يذكرها الباحثان على وجه نقاط كما يلي:

أولاً: يجب أن تمثل الصكوك القابلة للتداول ملكية حملة الصكوك بجميع حقوقها والتزاماتها في موجودات حقيقية، من شأنها أن تمتلك وتباع شرعاً وقانوناً، سواء أكانت أعياناً أم منافع أم خدمات^{٤٣}.

ثانياً: لا يجوز أن تمثل الصكوك القابلة للتداول الإيرادات أو الديون، إلا إذا باعت جهة تجارية أو مالية جميع موجوداتها، أو محفظة لها ذمة مالية قائمة لديها، ودخلت الديون تابعة للأعيان والمنافع غير مقصودة في الأصل^{٤٤}.

المبحث الرابع: المقارنة بين تجربة صكوك مصر وتجربة صكوك ماليزيا وضوابط إجازة الصكوك

المطلب الأول: المقارنة بين تجربة صكوك مصر وتجربة صكوك ماليزيا

يحاول الباحثان أن يقارنا بين مراحل الصكوك في ماليزيا ومصر، وبين ما استقرت وأسفرت عنه كلا التجريبتين، وذلك كما يلي:

أولاً: إن تجربة الصكوك في ماليزيا بدأت بوادرها في عقد السبعين، بينما تجربة الصكوك في مصر بدأت بوادرها في عقد الثمانين.

ثانياً: تقلدت وتغيرت حكومات كثيرة وعديدة أثناء إمرار وسن قوانين تجربة الصكوك في ماليزيا، ومع مراحل التطور تلك لم تتخلف بل كانت تتطور بشكل مستمر، بينما تقلدت وتغيرت حكومات قليلة لا تتجاوز ثلاثة حكومات أثناء إمرار وسن قوانين تجربة الصكوك في مصر، ومع الأسف الشديد تأثرت بذلك مراحل التطور بشكل مباشر أو غير مباشر سلبيًا وإيجابيًا.

ثالثاً: الهيئات الشرعية في النظر وإبداء الرأي الفقهي لم تتأثر بتقلد وتغيير الحكومات من حكومة إلى أخرى في ماليزيا، بينما تأثرت الهيئات الشرعية من أعلى هرمها لجنة علماء الأزهر في النظر وإبداء الرأي الفقهي بتقلد وتغيير الحكومات من حكومة إلى أخرى في مصر سلبيًا على وجه مستمر.

رابعاً: بدأت الهيئات الشرعية في النظر وإبداء الرأي الفقهي في ماليزيا بسن قوانين ولوائح تنظم شؤون المالية الإسلامية -والصكوك جزء منها- أخذة على وجه الإجمال بمذهب الشافعية، والخروج حسب ما تتطلبه الحاجة، بينما في التجربة المصرية للصكوك فقد تأخرت الهيئات الشرعية في النظر وإبداء الرأي الفقهي فيها وترددت، بل

ثانياً: تطرق الباحثان إلى ذكر أهمية الصكوك على تمويل المشروعات الكبيرة.

ثالثاً: بين الباحثان دور الصكوك الإسلامية في العالم المعاصر، وذلك في ماليزيا كدولة إقليمية إسلامية أنموذجاً.

رابعاً: حدد الباحثان الدول الإسلامية التي تبنت الصكوك الإسلامية، حيث تمت المقارنة بين دولتي ماليزيا ومصر كدولتين إسلاميتين إقليميتين، وتم الكلام على هذه المقارنة كما يلي:

١. إن تجربة الصكوك في ماليزيا بدأت بوادرها في عقد السبعين، بينما تجربة الصكوك في مصر بدأت بوادرها في عقد الثمانين، وذلك بفارق عشر سنوات وهي كثيرة.

٢. مهما تغيرت الحكومات في ماليزيا فلم تتخلف بل تتطور بشكل مستمر، بينما في مصر أدى تغير الحكومات إلى التغيرات، وأثرت في التقدم والتأخر لإمرار وسن قوانين تجربة الصكوك فيها.

٣. وفقاً لبعض المراقبين فإن الهيئات الشرعية في ماليزيا لم تتأثر بتقلد وتغيير الحكومات؛ بينما حصل خلاف ذلك في مصر.

٤. إن ماليزيا بدأت بسن قوانين ولوائح تنظم شؤون المالية الإسلامية -والصكوك جزء منها- أخذاً على وجه الإجمال بمذهب الشافعية، والخروج حسب ما تطلبه الحاجة، بينما في التجربة المصرية للصكوك فقد تأخرت الهيئات الشرعية على حد متأخر جداً بسن قوانين ولوائح تنظم شؤون المالية.

٥. إن تجربة ماليزيا لدى أكثر المتابعين في الصكوك ينظر إليها كتجربة رائدة متطورة على واقع الأرض، ومن مشاهدتها في الأسواق، كتحديد السوق الثانوية لها،

ثالثاً: لا يجوز لمدير الصكوك -سواء أكان مضارباً أم شريكاً أم وكيلاً بالاستثمار- أن يلتزم بأن يقدم إلى حملة الصكوك قرصاً عند نقص الربح الفعلي عن الربح المتوقع، ويجوز أن يكون احتياطياً؛ لتغطية حالة النقص بقدر الإمكان^{٤٥}.
رابعاً: لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول من حملة الصكوك أو ممن يمثلهم بقيمتها الاسمية عند إطفاء الصكوك في نهاية مدتها، ويجوز أن يكون التعهد بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول، أو القيمة السوقية، أو القيمة العادلة، أو بثمن يتفق عليه عند الشراء^{٤٦}.

خامساً: يجوز للمستأجر في التعهد في صكوك الإجارة شراء الأصول المؤجرة عند إطفاء الصكوك بقيمتها الاسمية، على ألا يكون شريكاً أو مضارباً أو وكيلاً بالاستثمار.

سادساً: يتعين على الهيئات الشرعية ألا تكتفي بإصدار فتوى لجواز هيكله الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود والوثائق ذات الصلة وتراقب طريقة تطبيقها^{٤٧}.

هذا ويوصي المجلس الشرعي المؤسسات المالية الإسلامية أن تقلل في عملياتها من المداينات^{٤٨}، وتكثر من المشاركة الحقيقية المبنية على قسمة الأرباح والخسائر^{٤٩}.

مع ملاحظة البنود التي قد استدركت على الأيوبي، سواء ما قامت لجنة المعايير نفسها بتعديله أو ما استدرك عليها من قبل الباحثين الآخرين.

الخاتمة

توصل الباحثان إلى نتائج كثيرة ومهمة، وأهمها ما يلي:

أولاً: لقد حدد الباحثان مفهوم الصكوك لغةً واصطلاحاً واقتصادياً.

ابن منظور، لسان العرب، (بيروت دار الكتب العلمية، ط١).

أبو بكر توفيق فتاح "استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية: دراسة تطبيقية: الأردن أنموذجاً" (عمان: دار النفائس، ٢٠١٥م).

أحسن لحسانة؛ فيصل شياد، "منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة"، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، لعام ٢٠١٤م. (المجلد الخامس، العدد الأول).

أحمد جابر بدران، "الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق"، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٥٣، لسنة ٢٠١٤.

أحمد محي الدين، سوق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الثاني. ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

إسماعيل بن محمد بن كثير، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، س١٩٩٩م).

أنكو ربيعة عدوية، ونرمين كلويتش، "الملكية القانونية والملكية النفعية، من منظور شرعي وقانوني: تطبيق مفهوم ملكية الانتفاع في هياكل الصكوك تحليل قانون وشرعي"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إسرا، وكان عنوان المؤتمر الملكية القانونية والملكية النفعية وتطبيقاتها في صكوك الإجارة، كوالالمبور: سنة ٢٠١٤م.

بوعبد الله علي، "تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ١٨ العدد: ٢٠١٥/١٤.

وكذلك بورصة السلع، وغيرها، بينما تفتقر تجربة مصر في الصكوك إلى أقل من هذا كله.

خامسا: لم يغفل الباحثات تحديد المراحل التاريخية التي مر بها مشروع الصكوك في جمهورية مصر العربية.

سادسا: بين الباحثان أن الصكوك الإسلامية الآلية المثلى الوحيدة للمشروعات الكبرى في الوقت الحالي لمصر.

سابعا: أجرى الباحثان دراسة محايدة على النص الكامل من ملاحظات هيئة كبار العلماء بالأزهر حول قانون الصكوك الإسلامية.

التوصيات

يوصي الباحثان بجملة من التوصيات، وذلك كما يلي:

١. ضرورة توحيد الفتوى أو على أقل تقدير تقريب الفتوى.
٢. مراقبة المؤسسات المعنية بالتزامها التام بالضوابط والشروط التي صدرت من المجاميع الفقهية والمعايير الشرعية، ومن الهيئات الشرعية المستقلة.
٣. دراسة مستقلة لكل حالة من حالات الصكوك.
٤. دراسة جدواها على صعيد البنى التحتية والمشروعات الكبار.
٥. السعي الحثيث وباستمرار لتحسين القوانين، والتي من شأنها أن تفتح الباب واسعا أمام نظام المالية الإسلامية؛ لتأخذ موقعها اللائق بها.

المصادر

Muhammad Ayub, "Securitization Sukuk and Fund Management Potential to be Realized by Islamic Financial Institutions", p.353, consulte' le20/07/2011.

علي محيي الدين القره داغي، "الملكية القانونية والملكية النفعية من منظور شرعي وقانوني: الإطار العام والتحديات الرئيسية"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إسرا، وكان عنوان المؤتمر الملكية القانونية والملكية النفعية وتطبيقاتها في صكوك الإجارة، كوالالمبور: سنة ٢٠١٤م.

منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، (ماليزيا، كوالالمبور: مؤسسة إسرا، ط٢، ٢٠١١).

منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث، ٢٠٠٠م).

نبيل خليل سمور، سوق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية (غزة: فلسطين ٢٠٠٧م).

نوال بن عمارة، "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية"، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين - مجلة الباحث (عدد ١١/٠٩م).

حسين حسن شحادة، إدارة السيولة، في المصارف الإسلامي، المعايير، بحث منشور.

حسين حسين شحادة، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية، القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ط١، ٢٠٠١م.

حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، بيروت: (دار اليازوري، ط١، ٢٠١١).

زياد الدماغ، "دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي"، المؤتمر العالمي، قوانين الأوقاف وإدارتها - وقائع وتطلعات، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م).

سحا سورياني صقر الدين، سوق رأس المال في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، (إريد: جامعة اليرموك، ماجستير، ٢٠٠٦-٢٠٠٧م).

عبد العظيم أبو زيد ومعبد علي الجارحي، "القضايا المتبقية في الصكوك..."، ورقة مقدمة لمؤتمر المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، (الرياض: الدورة الحادية والعشرون، ١٤٣٥هـ، الموافق لسنة ٢٠١٣م).

علاء الدين زعتري، "الصكوك تعريفها، أنواعها"، ندوة علمية، الصكوك الإسلامية، تحديات، تنمية، ممارسات دولية، (الأردن: عمان، ١٨، ١٠، جويليه ٢٠١٠).

علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية، (بيروت: دار البشائر، ط٢، ٢٠٠٧م).

علي بو عبد الله، "أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق في ماليزية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة شهرية إلكترونية، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد ٢٧.

الحواشي

العالمية التي تعتمد الصكوك الإسلامية لثلاثة أعوام مقبلة، كما مددت الإعفاء من ضريبة الدخل على إصدار الصكوك بالعملة المحلية حتى ٢٠١٤، وخصصت دعماً منفصلاً وعلاوات للمنتجات الجديدة في الصناعة المالية الإسلامية.

^{١٩} alshahed.net/index2.php?option=com...id تم التثبيت في ٢٩-١١-٢٠١٧ الساعة ٩-٤٠ ليلياً.

^{٢٠} المصدر عن «بيتك» وقال فيها أن: ٩,٠٧ مليار دولار إجمالي إصدارات الصكوك في فبراير الماضي. 14/03/08 10:19، توقيت شبه الجزيرة العربية السياسة الكويتية.

^{٢١} والذي ما يزال يتحفنا بملاحظاته القيمة، ضمن سلسلة الدروس في شرح قرارات المجمع الفقهي، ضمن رحاب الجامعة، ولا زالت هذه المحاضرات مستمرة، ولي شرف الحضور فيها. الباحث.

^{٢٢} وقال صوالحي: "إن الخطط الطموحة التي وضعها القائمون على صناعة التمويل الإسلامي وخصوصاً بماليزيا أسهمت في فتح شبيهة المستثمرين للإقبال على التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية"، وأضاف قائلاً: "إن ماليزيا قد اتخذت تدابير، وأحدثت تغييرات على التشريعات ذات الصلة؛ لإزالة أو تقليل العقبات القانونية على المعاملات المالية الإسلامية، بما في ذلك الصكوك، حيث اتخذت السلطات الخطوات الضرورية لتوفير الحياض الضريبي بين المعاملات الإسلامية والتقليدية، وأدخلت حوافز ضريبية؛ لتعزيز جاذبية الصكوك للمستثمرين ومصدري الأوراق المالية والوسطاء".

بينما أكد المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية على حاجة قطاع التمويل الإسلامي لتعزيز حضوره العالمي؛ نظراً للطلب الكبير على منتجاته مع وجود سيولة هائلة في المصارف الإسلامية، حيث تجاوزت أصول المصارف الإسلامية حاجز ١,٣ تريليون دولار نهاية العام الماضي.

^{٢٣} <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages>، تصفح للتثبيت في ٢٨-١١-٢٠١٧، الساعة ١١-٥٠ ليلياً.

يوجد حالياً مركزان لإصدار الصكوك وتشريعها وتسويقها، هما: ماليزيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكل من المركزين مزايا وسجل تعامل مهم، فقد صدر عن ماليزيا ٤١ % من الصكوك - بحسب العدد-، بقيمة قدرها ٤٨,٨ مليار دولار أمريكي، نسبته ٤٦ % من إجمالي قيمة الصكوك الصادرة، فماليزيا تستأثر بالمنتجات الإسلامية فيها حالياً بحصة كبيرة من سوق رأس المال الماليزي. نبيل خليل سمور، سوق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية (غزة: فلسطين ٢٠٠٧ م)، ص ٩٧.

^{٢٤} أيمن صالح الأربعاء ٠٧-٠٥-٢٠١٤ ٢٠:٢٤:١١. وكان مشروع الصكوك الذي قدمه الوزير الأسبق محمود محيي الدين، من عهدى "مبارك" و "مرسى" إلى "منصور"، وبعد ثورتين، وست سنوات من النقاش والجدل، ما زال مشروع محمود محيي الدين وزير الاستثمار الأسبق، المعروف بـ "الصكوك"، يفرض نفسه

^١ محمد البلتاجي، البنك الوطني للتنمية، <http://www.bltagi.com> وتجدد التصفح في الساعة الحادية عشرة وستة دقائق ليلاً.

^٢ وينظر لمزيد من التفاصيل حول الصكوك الاستثمارية، أبو بكر توفيق فتاح "استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية: دراسة تطبيقية: الأردن أنموذجاً" (عمان: دار النفائس، ٢٠١٥ م).

^٣ International Conference on Islamic Banking & finance: Cross Border Practices & Litigations (15-16 June 2010). التثبيت ٢٩/١١/٢٠١٧، الساعة ٩:٢٨ ليلياً.

^٤ المجلس الشرعي العاشر، هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية. المعايير الشرعية، المصدر السابق، معيار الشركة، الرقم ١٢، ص ١٧٩.

^٥ هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، المعايير الشرعية، المصدر السابق، المعيار الرقم ١٧، فقرة ٢/٦/٣، ص ٢٣٩.

^٦ هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، الأيوبي، المجلس الشرعي العاشر، ٣-٨ مايو ٢٠٠٣ م، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

^٧ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات، المجلس الشرعي العاشر، المصدر السابق، ٣-٨ مايو ٢٠٠٣ م، ص ٢٤٨.

^٨ هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، المجلس الشرعي العاشر، المصدر السابق، ٣-٨ مايو ٢٠٠٣ م، ص ٢٥٩.

^٩ المجلس الشرعي العاشر، هيئة المحاسبة والمراجعة، المصدر السابق، ٣-٨ مايو ٢٠٠٣ م، ص ٢٥٣.

^{١٠} المجلس الشرعي العاشر، هيئة المحاسبة والمراجعة، المصدر السابق، ٨- مايو ٢٠٠٣ م، ص ٢٦٩.

^{١١} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

^{١٢} المجلس الشرعي العاشر، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المصدر السابق ٣-٨ مايو ٢٠٠٣ م، ص ٢٦٠.

^{١٣} <http://www.ameinfo.com/ar-35916.html>

^{١٤} <http://www.aljazeera.net> أعيد قراءته، وتم التوثيق، في ٢٨-١١-٢٠١٧، الساعة ٤٢:١١ ليلياً.

^{١٥} وهي هيئة إدارية حكومية رسمية عن حكومة ماليزيا.

^{١٦} <http://www.gulfbase.com/ar/news/> ٢٤٠٢٤٩

^{١٧} والذي حظي الكاتب بشرف مقابلة سماحته ضمن فعاليات مؤتمر إسرا ٢٠١٥.

^{١٨} التي حققها البلاد في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية، مما جعلها رائداً في هذا المجال، حيث لا تزال تسيطر على أكثر من ثلثي تداولات هذه السوق على مستوى العالم. وأضاف في حديث لـ "الجزيرة نت" أن الحكومة الماليزية خصصت في ميزانيتها للعام الحالي حوافز ضخمة لصناعة التمويل الإسلامي من ضمنها الصكوك؛

لتعزيز موقعها كمركز عالمي في هذا المجال، حيث أنعشت سوقها بإصدار صكوك لأجل عشرة أعوام بدلاً خمسة؛ وذلك لفتح الباب أمام فئات أخرى من المستثمرين. وشملت الحوافز التي قدمتها الدولة للتمويل الإسلامي خصم كل الضرائب على الاستثمارات

على خطط الحكومة الاقتصادية، وقال الدكتور شريف سامى رئيس هيئة الرقابة المالية لـ "الوطن": "إن الهيئة انتهت من تعديل قانون الصكوك بعد مناقشات ستة أشهر مع وزارة الاستثمار، استعداداً لعرضه على وزارة المالية والبنك المركزى الأسبوع المقبل، قبل إقراره من مجلس الوزراء. وأوضح "سامى" أن أهم التعديلات التي أضيفت على المشروع هي اللجنة التشريعية التي وضعت قوامها حكومة هشام قنديل".

<http://www.elwatannews.com/news/details/476569> لم أحصل عليها أثناء البحث. في تمام ٢٩-١١-٢٠١٧-الساعة ٩-٢٨ ليلا. ٦٦ أولاً: في مرحلة التداول لهذه المحافظ المالية أو الصكوك فهي لا تباع على الإطلاق إلا لمصريين، وطوقاً من أسماء حاملها إلى أسماء الحاملين الجدد، فمن لا يتمتع بالجنسية المصرية أو ينتمي لمؤسسة غير مصرية لن يكون مسموحاً له أن يشتري هذه الصكوك.

ثانياً: يوجد ضوابط في إطار بورصة الأوراق المالية، وهناك قواعد بنسب لا يجب أن تقل عن ٥%. وفي حالة الاستحواذ يجب على المستحوذ أن يخطر الجهات الرقابية بذلك، وفي حالة الوصول إلى ١٠% يجب عليه أن يأخذ الإذن بأن يصل إلى هذه النسبة وإلا اعتبرت الملكية باطلة، وهذا الأمر معمول به ومُنفذ في مصر في عدد من المجالات. ينظر: حسين حسن شحادة، إدارة السيولة، في المصارف الإسلامي، المعايير، بحث منشور على صيغة وورد ص ١٣.

٦٧ ولذلك ورداً على سؤال عن نصيب المواطن العادي، وهل يتساوى مع نصيب أي من المستثمرين ورجال الأعمال الكبار؟، قال الوزير: "كل مصري بلا استثناء في أي مكان في ربوع مصر له الحق في الحصول على صكوك بذات الأسهم عدداً وقيمة وفي ذات الشركات، دون أي تمييز ما بين امرأة ورجل، أو ما بين قبطي ومسلم، أو ما بين غني وفقير، وكلنا نتفق على هذا، ولكن لا توجد طريقة دستورية وقانونية وعادلة نستطيع من خلالها أن نقول أن الغني لا يأخذ هذه الصكوك، ولا نستطيع أن نحرمه كمواطن من هذا الحق فهذا يعد تمييزاً". ينظر: <http://www.elwatannews.com/news/details>

تصفح للثبوت في ٢٩-١١-٢٠١٧، الساعة ٩-٤٨ ليلا.

٦٨ <http://www.forums.egycourt.com/index.php?showtopi> c=4794 لم يتسن للثبوت في ٢٩-١١-٢٠١٧، الساعة ٩-٤٨ ليلا، بل لم أجده.

"وحول توقيت عرض هذه الفكرة في هذا الوقت خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، قال الوزير: "إذا انتهى هذا القانون خلال الدورة البرلمانية الحالية، فسوف يدخل حيز التنفيذ بعد حوالي ١٢ أو ١٤ شهراً، علماً بأن للأزمة المالية العالمية آثارها السلبية في حدود السيطرة في الحالة المصرية، وعلينا أن نبدأ الآن فنحن لا نستطيع أن ننتظر حتى تنتهي الأزمة المالية العالمية".

٦٩ وكانت حكومة رئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل قد أقرت قانون الصكوك في مايو/أيار ٢٠١٣، فيما كان مقرراً إصدار أول صك بعد أغسطس/آب من نفس العام. ووافق مجلس الشورى وقتها على مشروع القانون الذي نظم إصدار الصكوك لأول مرة في مصر، بعد الأخذ بملاحظات أبقاها الأزهر. وبدورها جهزت الحكومة وقتها لإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، وتشكيل الهيئة الشرعية المشرفة على إصدار الصكوك، وكان توجه حكومة قنديل وقتها الاعتماد على الصكوك في تمويل عديد من المشروعات، ومنها

مشروع تنمية إقليم قناة السويس، وكذلك الحصول على تمويل من خلال الصكوك لسد عجز الموازنة.

٢٠ <http://www.alaraby.co.uk/economy/> : تصفح للثبوت في ٢٨-١١-٢٠١٧، الساعة ٩-٥٣ ليلا.

٢١ والذي عليه وفقاً لهذه الحالة أن يحكم وفقاً للمادة الثانية من الدستور، والتي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وهذه المبادئ جرى تعريفها وفقاً للمادة ٢١٩ من الدستور بأنها المتوافقة مع المدارس المعتمدة لأهل السنة والجماعة. ووفقاً لكل ذلك، وبعد استشارة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وخبراء جامعة الأزهر من ثقات الاقتصاديين، توصل الأزهر إلى رأي مؤداه أن «الصكوك الإسلامية» غير شرعية، لا تتمشى مع القواعد المرعية لأهل السنة والجماعة".

<http://www.alaraby.co.uk/economy/> تصفح للثبوت في ٢٨-١١-٢٠١٧، الساعة ٥٣:٠٩ ليلا.

٢٢ أما بالنسبة للأصل العام الذي تصدر باسمه الصكوك، سواء كان مصنعا أو مزرعة، فإنه يحصل على الأموال التي تعينه على التوسع والاستثمار في أصول جديدة. ينظر: علي بو عبد الله، "أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق في ماليزيا"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة شهرية إلكترونية، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، (العدد ٢٧)، ص ١٨.

٢٣ ولا ريب أن المتحمسين لها في وزارة المالية ظنوا أن وضع كلمة «الإسلامية» سوف يجعل الصكوك شرعية بما فيه الكفاية، ومن ثم تحل على الأقل جزءاً مهماً من الأزمة المالية المستعصية في مصر عن طريق طرح الأصول العامة في شكل «صكوك» تكفي لتوفير المال للخزينة العامة المرهقة. وبالتأكيد كان آخر ما تتوقعه الوزارة أن يأتي الاعتراض من الأزهر في ظل مواد الدستور الجديد للدولة المصرية المعاصرة في عهد ما بعد ثورة يناير. ينظر. اللجنة الشرعية الاستشارية ماليزيا، ٢٠٠٣، ص ٤٦.

<http://archive.aawsat.com/leader.asp>

٢٥ علي بو عبد الله، "أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق في ماليزيا"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة شهرية إلكترونية، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، (العدد ٢٧)، ص ١٨.

٢٦ ينظر إلى موقع البلتاجي نفسه وقد سبق الإشارة إليه.

<http://www.alaraby.co.uk/economy>

٢٨ قناة العربية في مقابلة مع محمد البلتاجي رئيس الجمعية للتمويل الإسلامي في يوم الأربعاء ٢٧ أغسطس ٢٠١٩: ١٩:٢١:٢٠١٤.

<http://www.masalarabia.com>

٤٠ <http://rassd.com/3-104217.htm#sthash.r2jwm8ys.dp>

<http://eshahed.com> uf

٤١ Email. LinkedIn+ Google+ Twitter Facebook الثلاثاء ٢٢

يوليو ٢٠١٤ - ١٧:٠٥ م القاهرة.

٤٢ والمادة الرابعة: يحسب للمادة استبعاد الأصول الحكومية من إصدار الصكوك التاجيرية عليها، ولكن في المادة ما يمكن أن يلتف

به على ذلك؛ ولذا رأَت الهيئة حذف عبارة "متى كانت تدير مصلحة أو خدمة عامة"، وحذف عبارة: "ولكن يجوز أن يكون ما استحدثت من موجودات محلاً لحقوق مالكي الصكوك التي استحدثته"؛ وذلك لإغلاق الباب تماماً أمام أي منفذ لتملك الأصول العامة، ولأن المستحدث قد يكون من الأصول أيضاً، فيسري إثبات الحق فيه إلى الأصل الذي أقيم عليه، كبناء أقيم على أرض من الأصول الحكومية، بقصد استغلال المبنى تأجيرياً. واشترطت المادة: صدور قرار من مجلس الوزراء يحدد الأموال التي يجوز إصدار صكوك حكومية عليها، وقد انتهت هيئة كبار العلماء إلى إضافة عبارة بعد موافقة الهيئة الشرعية، وهيئة الرقابة المالية؛ وذلك لضمان تحقق الضوابط الشرعية والمالية.

أما المادة التاسعة، فقد أقرت المادة صكوك المغارسة، وجعلت للمغارسين حصة من الأرض المغروسة، وهذا يقتضى تملك المغارسين حصة من الأرض، وذلك يتعارض مع طبيعة عقد الصكوك المحددة بأجل، وبخالف رأى الجمهور الذين يشترطون أن تقتصر حصة المغارسة على الأشجار المغروسة وثمارها دون الأرض؛ ولذا انتهت الهيئة إلى وجوب تعديل هذه المادة، وحصص حصة المغارسين في المغروس وثماره فقط، كما انتهت اللجنة إلى تعديل الشرط القائل: "إن الأعيان والمنافع في صكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية لا تقل عن الثلث"، إلى أن لا تقل عن الثلثين، فلا تزيد قيمة النقود والديون على الثلث؛ وذلك لإمكان اعتبارها تابعة للموجودات العينية والمنافع التي يقوم التعاقد عليها، حيث إنه من المعلوم: أن تملك النقد والدين يشترط فيه المماثلة والفورية فراراً من الربا بنوعيه النساء والفضل، وهو ما لا يتحقق في النص الحالي.

وفي المادة الحادية عشر تحذف الفقرة الأخيرة المتعلقة بالوقف. وفي المادة العشرين انتهت الهيئة إلى: أن يكون تعيين الهيئة الشرعية بقرار من رئيس الوزراء، بعد ترشيح هيئة كبار العلماء على أن يكون المرشحون للعضوية من غير أعضائها للهيئة؛ وذلك لأن عملية إصدار الصكوك وتكييفها شرعاً، ومراقبة التنفيذ يحتاج إلى مؤهلات وقدرات خاصة، وهيئة كبار العلماء هي الأقدر على تقديرها في المتقدمين لشغل عضوية الهيئة الشرعية المركزية؛ لضمان تحقيق الضوابط الشرعية في الصكوك المصدرة. كما استقرت الهيئة على أن يشترط في عضو الهيئة الشرعية أن يكون من المصريين الحاصلين على درجة الأستاذية في الفقه أو الأصول، حيث إن الحاصل على درجة الدكتوراه قد لا تتوافر فيه الخبرة الكافية لتكييف الصكوك شرعاً عند إصدارها، ورأت ضرورة أن يكون انعقاد الهيئة بحضور سبعة من أعضائها على الأقل، وتصدر القرارات بأغلبية الحضور.

وفي المادة الثانية والعشرين انتهت الهيئة إلى وجوب تغيير كلمة "يجوز" إلى كلمة "يجب"؛ وذلك لأن المادة في شكلها الحالي: يمكن من خلالها للجهات الخاصة إصدار صكوك من دون هيئة شرعية، ولا يوجد في القانون ما يلزم الجهات الخاصة بتشكيل هيئة شرعية بها.

والمادة الثلاثون تعدل لتكون "يخضع تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون للقواعد المعمول بها في القانون المصري". www.masress.com/.

^{٤٣} وفقاً لما جاء في المعيار الشرعي رقم (١٧) بشأن صكوك الاستثمار، بند (٢) وبند ٢/١/٥. ويجب على مدير الصكوك إثبات نقل ملكية الموجودات في سجلاته وألا يبقها في موجوداته.

^{٤٤} وفق الضوابط المذكورة في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية.

^{٤٥} بشرط أن يكون ذلك منصوباً عليه في نشرة الاكتتاب، ولا مانع من توزيع الربح المتوقع تحت الحساب وفقاً للمعيار الشرعي رقم (١٣) بشأن المضاربة، بند ٨/٨، أو الحصول على تمويل مشروع على حساب حملة الصكوك.

^{٤٦} وفقاً لما جاء في المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة، بند ٢/٦/١/٣، وفي المعيار الشرعي رقم (٥) بشأن الضمانات، بند ١/٢/٢ و ٢/٢/٢. علماً بأن مدير الصكوك ضامن لرأس المال بالقيمة الاسمية في حالات التعدي أو التقصير ومخالفة الشروط، سواء كان مضارباً أم شريكاً أم وكيلاً بالاستثمار. أما إذا كانت موجودات صكوك المشاركة أو المضاربة أو الوكالة بالاستثمار تقتصر على أصول مؤجرة إجارة منتية بالتمليك، فيجوز لمدير الصكوك التعهد بشراء تلك الأصول -عند إطفاء الصكوك- بباقي أقساط الأجرة لجميع الأصول، باعتبارها تمثل صافي قيمتها.

^{٤٧} وتؤكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بالمتطلبات والضوابط الشرعية وفقاً للمعايير الشرعية، وأن يتم استثمار حصيلة الصكوك، وما تتحول تلك الحصيلة إليه من موجودات بإحدى صيغ الاستثمار الشرعية وفقاً للمعيار الشرعي رقم (١٧) بشأن صكوك الاستثمار، بند ٥/١/٨/٥.

^{٤٨} وذلك لتحقيق مقاصد الشرع، وبناءً على ذلك: فإن أي صك لا يحقق شرط تمثيل الصك للملكية، أو نحوها من الشروط الأساسية فإن ذلك الصك باطل، وأن أي وسيلة تؤدي إلى الالتفاف حول هذه الشروط والأركان فهي وسيلة محرمة يجب سدها.

^{٤٩} المجلس الشرعي، للمعيار الشرعي رقم (١٧) بشأن صكوك الاستثمار، بند ٥/١/٨/٥.